الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

كلية العلوم الانسانية والاجتماعية

قسم العلوم الاجتماعية

شعبة علم الاجتماع

دروس على الخط في مقياس

علم الضحايا

موجه لطلبة الماستر "1 " تخصص علم اجتماع الانحراف والجريمة

أعمال موجهة

اعداد الاستاذة حاج زيان وهيبة

استاذة محاضرة قسم "ب"

الموسم الدراسي 2023/2022

الأهداف المنتظرة من المقياس: يهدف المقياس الى تدعيم المحاضرة بدروس مرتبطة بتعريف وتفسير المفاهيم المتعلقة بالضحايا وحقوقهم وخصائص ضحايا الجريمة والنظريات المفسرة لها، والآثار الاجتماعية والنفسية والاقتصادية لها وكذا حقوق ضحايا الجريمة والاشكال الخاصة لضحايا الجريمة. كما يركز برنامج الاعمال الموجهة بتكليف الطلبة بأعمال مختلفة كدراسة بعض النصوص وترجمة نصوص باللغات الاجنبية مع تحليل واستخراج أهم الأفكار اضافة لتكليف الطلبة بإنجاز بحوث يكون موضوعها ضحايا لجرائم مختلفة، مع تطبيق محتوى برنامج المقياس على موضوع البحث من خلال إسقاط النظريات المناسبة للموضوع وبحث كل ما يرتبط بالجريمة المختارة للبحث مع التركيز على الضحايا التي تخلفها بذكر مميزاتها وحياتها قبل وأثناء وبعد وقوع الجريمة مع المناقشة والاثراء أثناء العرض.

برنامج المقياس

1/ نشأة علم ضحايا الاجرام وتطوره.

2/ مفهوم المجني عليه او الضحية وأهمية دراسة الضحية.

3/ النظريات المفسرة للضحية.

4/ خصائص الضحايا أو المجني عليهم.

5/ أنماط ضحايا الاجرام أو المجني عليهم وتصنيفهم.

6/ نماذج عن ضحايا الاجرام:

* ضحايا جرائم العنف * الاطفال ضحايا الاعتداء الجنسي * ضحايا الانتحار

* ضحايا الاتجار بالبشر * ضحايا الجرائم الالكترونية * زنا المحارم والاغتصاب

7/ علاقة الضحية بالمجرم.

8/ أدوار المجني عليهم في حدوث الجريمة أو منع حدوثها.

9/ المجني عليه في الشريعة الاسلامية.

10/ حقوق المجني عليهم.

11/ الجهود الدولية والعربية والجزائرية لحماية المجني عليهم.

12/ نحو استراتيجية وطنية (جزائرية) لحماية الضحية.

مقدمة

الدراسات التي أجريت على ضحايا الجرائم وبخاصة الناتجة عن حروب عالمية أو اقليمية أو مذابح ابادة عرقية وغيرها، كان لها دور بارز في اعادة تشكيل نظام علم الجريمة بأكمله ورغم ذلك لم يأخذ مساره في التطور والتقدم في كافة مناطق العالم، إذ قد نراه متقدما في بعض الدول ومتجاهلا في دول أخرى، رغم وجود تشابه في الوسائل المنهجية (الكيفية والكمية) ومن ثم عرف تحولات جذرية.

علم الضحية علم حديث نسبيا وموضوعاته لها جاذبية خاصة ورغم وجود الضحايا منذ بدء البشرية، إلا أن هذا العلم لم يبدا في الظهور بصورة فعلية إلا بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة لبشاعة الحرب وما خلفته من ضحايا تجاوزت عشرات الملايين بطول العالم وعرضه.

وقد بدأت دراسة ضحايا الجرائم والمجني عليهم كتكملة ضرورية لعلم الجريمة أو العقاب وقد ظهر هذا العلم لسد فراغ نظري لم تستطع علوم الجريمة أن تسده لذا لم يأخذ وقتا طويلا حتى أصبح جزءا مكملا لعلم الجريمة له أهميته وطبيعته التي جعلته مجالا خصبا للبحث.

ونتيجة للتطور السريع في دراسة علم الضحية وما تطلبه هذا من تطور مماثل في جمع البيانات، فقد أثر ذلك على التشريعات العقابية على المستويات الدولية والاقليمية للحد من انتشار ضحايا الحروب والعنف، وبهدف المساعدة على تحسين وضع الضحايا والتخفيف عنهم وقبل ذلك ضمان وجود تدابير لإقرار العدالة الجنائية التي تقتص لهم.

السداسي الأول

الدرس التطبيقي "1" أولا/ التعريف بعلم اجتماع الانحراف والجريمة

هو قسم من أقسام علم الاجتماع، مع العلم أن موضوع الجريمة هو محور لأبحاث مختلفة في علوم شتى يدرسها كل من زاوية تخصصه، وتحفل أدبيات علم اجتماع الانحراف والجريمة بكثير من الأسماء اللامعة، فاصطلاح علم الجريمة ينسب الى الفرنسي "**بي توبناد**" في نهاية القرن 19م، وقبله كان **القيصر بيكاريا** (173-1749) أجرى دراسات حول المجرمين والعقاب، وقام الفيلسوف "**جيرمي نبتام**" (1748-1832) بدراسات في الموضوع ذاته وغيره من الأعمال... ثم كانت دراسات " **لومبروزو**" الايطالي (1835-1909) وتلميذه "**أنريكو فيري**"(1856-1928) والتي من خلالها اعتبرا قادة المدرسة الوضعية في علم الاجرام.

ويهتم علم اجتماع الجريمة بدراسة طبيعة وأشكال وقوع الجرائم وتوزيعها الاجتماعي الزماني والمكاني، ودراسة صفات المجرمين من النواحي الفيزيولوجية والنفسية والاجتماعية وتاريخ حياتهم وخلفيتهم الاجتماعية والعلاقة بين الجريمة وبين الصفات السلوكية الشاذة المميزة للمجرم بالمقارنة مع الرؤية الثقافية لهذه الصفات بغية تحديد السلوك السوي والسلوك غير السوي، يدرس أيضا صفات الضحايا، واللاأخلاقي وللاجتماعي حسب موقف المجتمع كالانحرافات الجنسية والخيانة الزوجية والزنا والاغتصاب والانتحار ...وغير ذلك إضافة للإجراءات التي تتخذها الشرطة والمحاكم وادارة السجون والضغوط الاجتماعية التي تؤثر في

سير العدالة مثل تأثيرها في القضاة والمحلفين. ويهتم هذا العلم بطرق التعامل مع المجرمين واعادة تربيتهم والتركيب الاجتماعي للمجرمين ونظم المؤسسات العقابية والطرق الوقائية من الجريمة ومواقف الجماهير من الجريمة والمجرمين ويستخدم هذا العلم مناهج البحث ذاتها المستخدمة في علم الاجتماع.

ثانيا/ التعريف بعلم الضحية

1/ نشأته وتطوره

هو علم حديث النشأة، حيث يرجع ظهوره الى أواخر الخمسينات حيث شكلت المآسي الناتجة عن الحرب العالمية الثانية نقطة ارتكاز في تطور هذا العلم فيما بعد، وثمة تفسيرات كثيرة عن ظهور السلوك الاجرامي للفرد أو السلوك الاجرامي الجماعي منها ما يعود لبدايات القرن 19 والتي كانت تركز على السمات الجسدية والنفسية للمجرم، باعتبار أن للمجرم سمات جسدية أو نفسية معينة تضغط عليه وتدفعه دفعا لممارسة السلوكيات الاجرامية بالمجتمع.

وقد ظهر هذا العلم سنة 1958 لما نشر "فان مونتي" مقالا بعنوان " المجرم وضحاياه" حيث تطرق فيه الى مفهوم المجرم والضحية.

وظيفة علم الضحية هو اكتشاف شخصية الضحية وتحديد الحقوق المخولة له التي لحقها الاهمال والنكران، لذلك أصبح هذا العلم بمثابة ضاغطة على الحكومات وعاملا مؤثرا في الاجهزة التشريعية والتنفيذية ونظم العدالة، من أجل تعديل القوانين وتطوير اجراءات الشرطة والنيابة العامة والقضاء في اتجاه حماية حقوق الضحايا وتعويضهم.

والجدير بالذكر أن علم الضحية كغيره من العلوم لم يظهر دفعة واحدة، بل تكون نتيجة كتابات متفرقة لعدد من الباحثين في مراحل مختلفة نظرا لحداثة الاهتمامات والدراسات التي

تمت فيه من قبل الدارسين له، ويمكن تقسيم هذه الدراسات التي تمت حسب تسلسلها الزمني الى دراسات قديمة ودراسات حديثة، حيث يشير المهتمون بهذا العلم الى أن الدراسات القديمة ركزت على دور الضحية في ارتكاب الجريمة وأحد الدوافع اليها، في حين ركزت الدراسات الحديثة على استخدام الضحية كوسيلة لتفسير الظاهرة الاجرامية ومعالجتها.

ولم يقتصر مجال الاهتمام بدراسة علم الضحية وفق تلك الخطوات، بل قد توجهت الجهود بإصدار أول مجلة علمية متخصصة في علم الضحية، وذلك سنة 1976 تحت عنوان «المجلة الدولية لدراسة علم الضحية"، وبعد كل هذه المجهودات التي قام بها هؤلاء الباحثين في سبيل بروز علم الضحية كعلم مستقل بذاته، تم تأسيس الجمعية العالمية لعلم الضحية في سنة 1985 الى إعلان حقوق ضحايا الجريمة وسوء استخدام السلطة ليعقبه بعد ذلك صدور مرشد العدل للضحايا ودليل صناع السياسات بشأن تطبيق اعلان الامم المتحدة للمبادئ الأساسية لتوفير العدالة لضحايا الجريمة واساءة استعمال السلطة وذلك في سنة 1999.

2/ موقع الضحية في علم الاجرام

على الرغم من عمل الرائد والمؤسس لعلم ضحايا الاجرام "**فون هينتيك**" كما سبق الاشارة اليه فإن ميدان علم الضحايا مازالت جذوره حديثة العهد، وحتى النصوص النظرية في علم الاجرام لم تشر الى موضوع الضحية على أنه يمثل موضوعا مهما وجديرا بالدراسة بشكل مفصل ليس هذا فحسب، فأدبيات علم الاجرام والعدالة الجنائية والسياسات الرعائية وجدناها أغفلت أو أهملت موضوع التركيز على الضحايا، وفي أحسن الأحوال تعاملت معه بشكل سطحي وروتيني وهذا يمثل نقص حاد في النظريات الاجرامية، حتى النظريات التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية (اللامعيارية والثقافات الفرعية، الوصم الاجتماعي، التفاعل الاجتماعي) أهملت موضوع الضحية، فكان التركيز أكثر على الاعتداء الذي يصدر عن المجرمين والمنحرفين.

وفي عام 1966 تم إجراء أضخم مسح اجتماعي لضحايا الجرائم في تاريخ الولايات المتحدة الامريكية، بحيث عمل تغييرا في مسار الدراسات الاجرامية نحو دراسة الضحايا بشكل مفصل ودقيق، هذه المسوحات قدمت معلومات مفيدة ومفاجئة وهي:

* أظهرت معدلات عالية من الجرائم أكثر مما تقدمه وقدمته الاحصائيات الرسمية.

* مقارنات بين معدلات الضحايا في مناطق وبلدان مختلفة.

* معدلات عالية ضد الافراد أكثر مما تقع على الشركات والمحلات التجارية والمكاتب والبنوك.

* إحجام الافراد والشركات عن إبلاغ الشرطة بما وقع عليهم من اعتداء من قبل جناة إذ لا يبلغون عن كل ما يقع عليهم لأنهم يعدونه عملا بسيطا لا يستحق الابلاغ عنه.

* على الرغم من ذلك فإن نسبة المبلغين عن الجرائم التي وقعت عليهم أكثر بكثير من المبلغين في الماضي بسبب كثرة الجرائم وتنوعها.

* إن نعدل الجرائم في الولايات المتحدة الامريكية أكثر من معدل الجرائم في بريطانيا وبالذات عند مقارنة جرائم القتل.

* تأثيرات الجرائم التي تقع على الذين باتوا ضحايا بسببها.

*مقارنة الشعور بالأمان الحقيقي الذي تشعر به الضحية مع الشعور بعدم الامن بعد وقوع الجريمة عليها.

* تحديد بعض الجماعات المهددة بالاعتداء امثال الفتيان والفتيات ومعرفة شعورهم بعدم الامان.

عموما يمكن القول، أنه بسبب ظهور صور كثيرة عن ضحايا الحرب العالمية الثانية والتي ملأت تاريخ البشرية بأنواعها المتعددة والمتنوعة منها الجرائم التي اقترفت ضد المساجين، وبسبب كثرة هذه الأنواع وما نتج عنها من خراب ودمار انساني في معاييره وأخلاقه وقيمه تبلورت حاجة تدعو الى إرساء معايير أخلاقية جديدة مستفيدة من أخطاء الماضي وسلبياته وآثار الافعال الاجرامية التي أفرزتها الحرب الكونية الثانية على أن تكون هذه المعايير الاخلاقية صالحة لكل الأزمنة ولكل أنواع المجتمعات البشرية.

بتعبير آخر، بسبب ظهور الأعداد الهائلة من ضحايا الحرب والاجرام المصاحب له برزت المطالبة بوضع إعلان أو اقرار وعقد يكون عاملا مساعدا لحفظ حقوق الانسان والاهتمام بها ورعايتها.

إن كثرة ضحايا الاجرام الناتجة عن الحرب استدعت المطالبة بوضع إقرار كوني يخدم حقوق الانسان، هذا ما أدى بالأمم المتحدة بنشر عام 1948 المواثيق الخاصة بحقوق الانسان، تبعته بعد ذلك مؤتمرات خاصة بحماية حقوق الانسان والحريات العامة ...أعقبه عدة مؤتمرات تعبر عن احترام انسانية الانسان اقليميا ودوليا والارتقاء بقيمته في الحياة العامة من أجل تنمية فلسفة المجتمع الاخلاقية، وإزاء هذا الموقف الدولي والاقليمي تم رفع شعار يطالب بترقية التعامل مع ضحايا الجرائم وصادف أن يرافق ذلك تقدما ملحوظا وكبيرا في الجانب التكنولوجي ولكن على الرغم من هذه الدعاوى الانسانية بقيت أعداد ضحايا الاجرام في تزايد خاصة مع تدني مستوى التعليم وتكاثر أعداد العمال غير المهرة وزادت الصراعات وزاد التعصب وانتشر الادمان ....كل هذا عمل على مضاعفة حالات الاجرام...

عموما، يمكن تلخيص ما تقدم حول كيف بدأ الاهتمام بموضوع الضحية فيما يلي:

1/ ظهور أعداد هائلة من ضحايا الجرائم المصاحبة للحرب العالمية الثانية.

2/ اهتمام الامم المتحدة بصياغة ونشر مواثيق عن حقوق الانسان.

3/ انعقاد مؤتمرات اقليمية ودولية لإرساء فلسفة أخلاقية تحترم قيمة الانسان بأسلوب معاصر والتركيز على انسانية الانسان.

4/ تبلور مناخ متعاطف مع ظروف ومصالح الضحية عند الرأي العام البريطاني.

5/ اهتمام التنظيمات الاجتماعية الانسانية (غير الرسمية) بموضوع الضحية.

6/ اهتمام وسائل الاعلام المقروءة والمرئية والمسموعة بموضوع الضحية وابرازه للقارئ أو المشاهد أو المستمع بشكل مستمر ودائم.

7/ تناول الحملات الانتخابية موضوع الضحايا كأحد أهدافها.

جميع هذه المتغيرات لعبت دورا حيويا في لفت نظر واهتمام الأكاديميين والمسؤولين بالقدر الكافي لدراسة الضحية وتناول موضوعها بجدية وليس بشكل عابر.

ثالثا/ تعريف علم الضحية

تعريف 1: علم الضحية هو نوع من أنواع علم الجريمة يدرس الضحايا وما يعتريهم من اضطرابات نفسية واجتماعية جراء تعرضهم لعنف مؤسس أو ممنهج قبل وأثناء وبعد الفعل الاجرامي.

تعريف 2: علم الضحية هو علم يدرس العلاقات القائمة بين الضحية والمجرم.

يتضح من خلال هذه التعاريف أن علم الضحايا يهتم بنقطتين أساسيتين:

الاولى: تحديد مجموع الأفراد المعرضين للخطر أي الافراد الذين يصبحون ضحية نتيجة فعل اجرامي عنيف.

الثانية: توضيح العوامل الاجتماعية والنفسية التي يعاني منها الضحية نتيجة اعمال العنف الممنهجة ضده.

يعني أن الضحية هم "الأشخاص الذين أصيبوا أو تعرضوا لضرر فردي أو جماعي سواء كان الضرر بدني أو عقلي أو معاناة نفسية أو خسارة اقتصادية أو الحرمان من التمتع بالحقوق الأساسية عن طريق أفعال أو حالات إهمال تشكل انتهاكا للقوانين الجنائية النافذة في الدول الاعضاء.

يرى بعض علماء الجريمة أن دور المجني عليه ليس دائما طرفا سلبيا في العملية ولكن قد يكون سلوكه عاملا رئيسيا في الجريمة فهو يساعد المجرم أحيانا عندما يجد الضحية مستعدة لذلك.

لهذا يجب التركيز على دراسة موضوع الضحية لمحاولة الوقاية من الجريمة من خلال اتخاذ التدابير الاحترازية من اجل عدم الوقوع في أيدي المجرمين...

الدرس التطبيقي رقم "2" الضحية وعناصرها الجاذبة

إن الفرد لا يصبح ضحية بشكل عشوائي أو بمحض الصدفة، بل هناك صفات يحملها في وقت محدد وفي مكان معين يجعله هدفا مهما وسهلا للمطاردين، فلكي يصبح الفرد ضحية يجب توفر ثلاثة عناصر رئيسية فيه، فلا يمكن أن يصبح الفرد ضحية مالم تتوفر فيه:

*العناصر الشخصية *العنصر الزماني *العنصر المكاني.

فإذا اقترنت هذه العناصر بعنصر آخر مثل: **السذاجة وقلة الخبرة** فإن ذلك يفتح شهية الجاني أكثر ولا سيما أن هذا العنصر مرتبط بعمر الضحية، فكلما كانت أصغر سنا قلت خبرتها وتجلت سذاجتها والحالة تكون أكثر جذبا إذا كانت الطريدة أنثى أو فردا متقدما في السن، معنى ذلك أن قوة المقاومة تكون ضعيفة

أما العنصر الزماني فإنه يلعب دورا مهما في مطاردة الضحية، خاصة إذا كان في أوقات الليل التي لا يكون فيها الناس متواجدين بكثرة أو تكون الفريسة لوحدها...هذا عنصر مشجع وجاذب لمطاردة الفريسة خاصة إذا توفرت فيها العناصر الشخصية السالفة الذكر، فضلا عن المناسبات الدينية والوطنية والعطل الرسمية التي يتجمع الناس فيها للتعبد أو الترويح عن النفس لاصطياد فريسته وسط الزحام.

أما إذا تواجدت الفريسة في أماكن شعبية ومزدحمة أو أماكن اللهو والتسلية أو محطات نقل مختلفة أو قلب المدينة... وهي حاملة صفاتها الشخصية فإنها تكون عرضة للمطاردة والاصطياد (ابتزاز، استغلال، تزوير، تضليل...)

قلنا ان للضحية عناصر جاذبة تجعلها هدفا للمحتالين والمجرمين والجناة، هذه العناصر هي: العناصر الشخصية، العنصر الزماني والعنصر المكاني وسنفصل أكثر في كل عنصر منها:

أولا/ العناصر الشخصية

1/ العمر (السن): الذي يضم الشريحة العمرية الصغيرة (الاطفال) والشريحة العمرية المتقدمة في السن (الشيوخ والعجائز). ففي الشريحة الأولى (الاطفال) تكون:

- ضعيفة جسديا غير قادرة على الدفاع عن نفسها.
- قليلة الخبرة في التعامل الاجتماعي ومفردات الحياة اليومية وسهلة التأثير عليها.
- عدم إدراكها لما يقع عليها من اعتداء.
- سهولة استغلالها وسوء التعامل معها.
- لا توجد قوانين وتشريعات قضائية تدافع عنها أو تحميها من الاعتداء.

أما الشريحة العمرية المتقدمة في السن، فإنها تتصف ب:

- الوهن الجسدي.

- رغبتها في إصلاح شكلها وطاقاتها الجنسية (أي التصابي).

- تتعرض للعديد من أمراض الشيخوخة.

- يستهدفها المحتالون من الأقارب أكثر من الغرباء.

- معزولة سكنيا (أي عدم وجود أفراد أسرتها معها في المنزل بل تعيش وحيدة فيها في كثير من الاحيان).

- حاجتها للمساعدة في التنظيف في إعداد المنزل أو الحديقة أو غيرها.

2/ الجنس: والمقصود هنا بصفة خاصة المرأة بالدرجة الأولى بحيث:

- تكون معرضة للاغتصاب عندما تكون صغيرة في السن أو شابة.

- أكثر عرضة للابتزاز والاستغلال من الرجل بسبب قلة خبرتها في الحياة العملية اليومية.

- ضعيفة جسديا في الدفاع عن نفسها إذا هوجمت.

- عندما تبرز مفاتنها الجسدية تكون أكثر عرضة للاعتداء والاغتصاب فتقع فريسة للجريمة.

- تخضع للابتزاز عندما تتصابى في عمرها المتقدم، من قبل أصحاب محلات التجميل وأطباء التجميل ومحلات الملابس والإكسسوار.

- تواجدها في مناطق معزولة أو شوارع مظلمة في ساعات متأخرة من الليل إذ تعرض نفسها للسرقة أو الاغتصاب.

3/ المرض: المصابون بهذه الامراض يعدون ضحايا محتملين حيث نستطيع تصنيف الامراض التي تصيب الانسان الى ثلاثة أصناف وهي:

أ* الأمراض الجسدية مثل العمي والصمم والبكم والشلل...

ب* الأمراض النفسية مثل الاكتئاب والوسواس والادمان على المسكرات والمخدرات.

ج* الأمراض الاجتماعية مثل الجشع والبخل والاهمال.

لأن المريض في أحد هذه الأمراض يكون:

– ضعيفا في مقاومة الجاني – غير قادر على التحكم في تصرفاته – غير مدرك لما يجري من حوله – يرتاد أماكن الخمر والمخدرات.

جميع هؤلاء المرضى (نفسيا أو اجتماعيا أو اجتماعيا) يكون لديهم استعداد خاص لأن يصبحوا ضحايا من ضحايا الاجرام.

4/ المهنة: هناك حالات يكون فيها عمل الفرد سببا في وقوعه ضحية في شبكة الجريمة، على الرغم من أنه لا يمثل طرفا في العملية الاجرامية وليس له علاقة سلبية أو ايجابية مع الجاني أو الجناة بل أن عمله في مهنة ما سيجعله هدفا للمجرمين لبعضهم وليس لكلهم مثل:

* العاملين في الأعمال المصرفية والمال والتجار (سواء أكانت المشروعة أوغير المشروعة).

* المشاهير والنجوم من الممثلين والمطربين والفنانين والابطال الرياضيين في كرة القدم على الخصوص والعلماء والاساتذة الجامعيين ورؤساء الحكومات والوزراء أو ضباط الشرطة والقضاة والشهود وذلك راجع الى:

* ما تفرضه عليهم مهنتهم من احتكاك مباشر مع المجرمين.

* شهرتهم النجومية في المجال الفني والرياضي والعلمي.

– إن بعض المهن التي تدر أموالا طائلة على العاملين فيها أو معها أو تكون تحت تصرفهم أموال كثيرة التعامل بها، يكونون أهدافا سهلة للمجرمين ليحصلوا على أموالا كثيرة في وقت قصير.

5/ نمط المعيشة: إذا كان الفرد يعمل خارج المنزل لفترة طويلة في وقت ومكان يرتاده جمهور من الناس بشكل دائم، وتقع فيه العديد من الصراعات والمشكلات الاجتماعية فإن احتمال وقوعه في محيط الجريمة وتحويله الى ضحية أمرا ممكنا ومحتملا.

في الوقت ذاته وعلى العكس من ذلك، فإن الفرد الذي يعيش في مكان منعزل (مثل الاثرياء والمشاهير...) بعيدا عن أعين الناس، يكون سكنه أيضا عرضة للوقوع في الجريمة وذلك يجعل تحويله الى ضحية عملية سهلة المنال، لأن الانعزال يمثل مكانا جاذبا يغري المجرمين...

إضافة الى هذا، فإن طريقة عيش بعض الناس مثل السذاجة والبلاهة، تعمل على عدم التركيز أو الحرص على المال أو الأشياء الثمينة كل هذا يعمل على فتح الشهية لممارسة النشاط الاحتيالي على هذا النوع من الافراد ليصبحوا بذلك ضحايا... نجد كذلك:

– التباهي والمفاخرة بما يملك ويقتني.

– التبذير والاسراف بدون تفكير من أجل الاستهلاك المظهري.

– البخل أيضا يجلب نظر المجرمين الى ما يدخر ويخبئ من أموال.

– الجشع الذي يكون بمثابة دافع أعمى يعمي صاحبه في تجميع المال بطمع علني، مما يثير انتباه وشهية المطاردين للاستحواذ على ما جمع من مال عندئذ يتحول الى فريسة سهلة.

– الاهمال أيضا وهو لا يرتبط فقط بالمال بل حتى في تربية الابناء ومتابعة دراستهم في المدارس وعلاقاتهم بأقرانهم، فإذا حصل هذا الاهمال يكون الاطفال عرضة للابتزاز أو الاغراءات أو التهديدات أو الاعتداءات فيتحولون عنها الى ضحايا بسبب إهمال تربية الوالدين وعدم توجيههم توجيها سديدا...

6/ الجاليات الأقلية: التي تعيش في مجتمع أغلب سكانه يكونون مختلفين عرقيا أو طائفيا أو دينيا أو عقائديا إذ يتم التعامل مع هذه الجاليات، على أنهم مواطنون من الدرجة 2 أو 3 فلا تحصل الجالية على حقوقها بقدر ما تقوم به من واجباتها الوطنية ... وبهذه الصورة تكون ضحية وجودها في مجتمع أغلبيته مختلفون عنها...فيهمشون في كل الأعمال والوظائف.

ثانيا/ العنصر الزماني

الذي يضم المناسبات والمواسم التي ينشط فيها الناس ويمارسون فيها هواياتهم أو استمتاعهم فيها مثل:

– العطل الصيفية والإجازات المدرسية – المواسم السياحية – الاعياد الوطنية – فصل الصيف – الليل

ثالثا/ العنصر المكاني

الذي يضم الأماكن المكشوفة والمزدحمة والمعزولة مثل:

– محلات الصرف ودور الأموال – المدن المقدسة – الأماكن السياحية – أماكن اللهو – النوادي الليلية والبارات – المطارات ومحطات النقل عموما والموانئ – اماكن الفسق والرذيلة.

... معنى كل هذا أن الضحية تكون أحيانا مسؤولة عما حصل لها ووقع عليها من عدوان أو احتيال بسبب فسحها المجال للجاني أو المطارد، وأن يجعلها هدفا فيصطادونها وأحيانا اخرى لا نحملها مسؤولية ما حصل لها من عدوان أو احتيال، أي لا نلوم الضحية ونحملها مسؤولية الجناية المرتكبة ضدها خاصة عندما تكون صغيرة في السن أو متقدمة فيه، لكننا نلومها إذا تواجدت في الاماكن التي سبق ذكرها مع توفر العناصر الجاذبة فيها ...

الدرس التطبيقي"3" الأعراض النفسية والاجتماعية التي تظهر على الضحية بعد وقوع الجريمة

يمكن في البداية الإشارة الى أن الآثار التي تظهر على الضحية، قد لا تكون مباشرة بعد وقوع الجريمة وإنما قد تظهر على المدى البعيد وبدرجة أكبر وربما أخطر.

عادة ما تصاب الضحية بذعر وصدمة وذهول وعدم تصديق ما وقع عليها من تعد وأضرار، تصاحبه مشاعر الخوف والرعب والهواجس من تكرار وقوع الاعتداء عليه مرة أخرى، كما تميل الضحية للكآبة والاحباط والتشاؤم.

ويمكن أن تظهر بعض الأعراض السلوكية على الضحية بعد وقوع الاعتداء عليها، كعدم القدرة على النطق أو التلعثم(التأتأة) المقترن بمشاعر الغضب والانفعال والمعاناة النفسية الصعبة بحيث يتعسر على الضحية التعبير عنها من شدة الذهول...

وقد تصاب بالإغماء بشكل متكرر كلما تذكرت الحدث أو الاعتداء التي وقع عليها (الحرص على عدم الاقتراب من مكان الحادث مرة أخرى خوفا من تكرار الواقعة)

من الأعراض النفسية أيضا مشاعر مليئة بالخجل أو الاحراج عند مقابلة الناس مما يدفعها الى لوم نفسها على ما وقع عليها ومحاسبة ذاتها على تصرفها أثناء الاعتداء. ما يسبب لها القلق والاضطراب النفسي مما يجعلها غير سعيدة وغير مرتاحة، بل شكاكة ومرتابة في كل من حولها.

إن الخوف والذهول الذي يصيب الضحية بعد وقوع الاعتداء، قد يأخذ وقتا طويلا وغالبا ما يكون مصاحبا بهيجان عارم موجه نحو المجتمع، الذي لم يستطع تنشئة أفراده تنشئة سوية وسليمة وانتقاد لرجال الشرطة ورجال القضاء ومحرري الصحف ووسائل الاعلام ... لكن هذا الغضب يقل كثيرا إذا استطاعت الضحية أن تنتقم من المجرم المعتدي عليها.

بعد كل هذا تجد الضحية صعوبة في العودة الى ممارسة الطقوس الحياتية اليومية المعتادة، كما تنتابها نوبات غضب وعدوان غير مبرر ولأسباب واهية، كما تحس بالأرق والكوابيس أثناء النوم وسرعة الإثارة وتشويه الجسد بآلات حادة من وقت لآخر، سيطرة أفكار انتحارية قد تصل الى تنفيذها.

إضافة الى هذا تسجل سلوكات نفسية أخرى كالإفراط في استخدام آليات دفاعية نفسية مثل: الإنكار انشقاقية الوعي للهروب من الألم التي تعاني منه الضحية، وظهور انحرافات جديدة لم تكن موجودة في سلوك الضحية من قبل مثل: الكذب، السرقة، الإهمال في المظهر وقد يصل الإهمال الى النظافة.

كما تظهر أيضا اضطرابات نفسية مثل: الوسواس القهري، الإحساس بالاضطهاد أو المراقبة، الشعور بالدونية وأنه ليس قادر على حماية نفسه، ضف الى هذا بالنسبة للأطفال ضحايا الاعتداء يلحقهم الفشل المدرسي ، الرعب، الخوف...

أما عن الأعراض الاجتماعية فيمكن تلخيصها فيما يلي:

_ صعوبة التواصل والاتصال والعجز والخوف من إقامة علاقات جديدة (أي عدم القدرة على التكيف الاجتماعي)

_ العزلة الاجتماعية والإفتقار للمهارات الاجتماعية المعتادة نتيجة الإحساس بالخجل.

_ عدم الإحساس بالأمن.

_ ضعف التماسك الاجتماعي والثقافي بين أفراد المجتمع.

_ زيادة التكاليف على الدولة بتكفلها بالضحية والعمل على تعويضه.

_ إتلاف الممتلكات والمنشآت العامة.

_ فساد أخلاقي وانتهاك لجميع معاني الانسانية.

_ فقدان الاستقرار الاجتماعي.

من الضروري قيام المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والجمعيات للتخفيف من حدة هذه الآثار على ضحايا الارهاب والعنف والجرائم من خلال التوعية ومراكز التوجيه والارشاد.

النص الاول: أسباب انتشار عدد ضحايا الاجرام

يتفق الجميع على **ازدياد عدد ضحايا الجرائم**، مثل التهديد، القتل، الاغتصاب، النصب الاحتيال، الاضطهاد السياسي والعرقي والمذهبي والعقائدي...وكذلك ضحايا الفساد السياسي والمالي والاداري وكذا ضحايا الجنوح وسوء معاملة الزوجة والمعلم و....

ويذهب المجتمع (جماعته المثقفة والمهنية الحرة والمتنورة والمدافعة عن حقوق المظلومين والفقراء والمستهلك والمواطن العادي والاعلام الحر والمصلحون الاجتماعيون..) الى **المطالبة بإيقاف تمادي العنف** والظلم والاضطهاد والتعصب والجور والارهاب والفساد وإعلان ميثاق للدفاع عن ضحايا هؤلاء.

...إن **التعامل** الفج أو الفظ أو المبني على عدم التوازن وعلى الاستغلال، يؤدي الى حدوث **أضرار وإساءات** وحرمان وتشويه في **التفاعلات الاجتماعية**، منتجا أو مولدا **ضحايا بشرية** تعاني من عاهات نفسية وتقرحات اجتماعية وفساد مؤسس، تحفز الآخرين على التمادي عليها وعلى الضوابط العرفية والرسمية تصل الى **حالة الوهن الاجتماعي** الذي تتبدل فيه **المعايير الاجتماعية** متحولة الى **نقيضها**.

أي الجيد يصبح سيئا والسيئ يصبح جيد والنزيه الى محتقر والمحتال الى شاطر والمعتدي يصبح مهابا والملتزم نراه ضعيفا والعفيف يصبح ساذجا والغاصب يعد شاطرا وهكذا تتحول المعايير القويمة الى نقيضها، عندئذ تحصل **صحوة عند بعض الجماعات الانسانية** التي **تدافع عن الحق وتكشف الباطل** والظلم والبطش والتعسف والجور والاحتيال لتطالب **بالعدالة الاجتماعية** والنزاهة والشفافية واحترام الآخر، وتسعى من خلال **الضبط** الى مرحلة تؤمن **بإنسانية الانسان وحمايته** من أخيه الانسان وتعليمه حقوقه اتجاه المجتمع وسلطته وعدم طمسها، عندها يصل الى مرحلة متدنية آمنة قليلة الضحايا والاجرام، تزدهر فيها المساواة الثنائية (بين: الزوج/الزوجة، المعلم/التلميذ، الحاكم/المحكوم) والرفعة الاخلاقية والاستقامة السلوكية والاستواء الاجتماعي وتقل فيها العاهات الاجتماعية والسلوك العنيف والتعسف المؤسسي والفساد السياسي والمالي.

أما الاستنتاجات النظرية لموضوع ازدياد ضحايا الاجرام، فهي ما يلي:

1/ كثرة الضحايا(عددا ونوعا) ولدت إعلان احترام حقوق الانسان.

2/ تفاقم أعداد الضحايا يدعو للصحوة وتغيير معايير وقيم قديمة لا تخدم المرحلة التطورية الراهنة.

3/ ارتفاع معدل الضحايا هو مؤشر سلبي على التغير الاجتماعي في مجال التنشئة الاسرية والمدرسية.

4/ ارتفاع أعداد الضحايا يمثل مؤشر اجتماعي على التخلف والظلم والفساد الاجتماعي.

5/ تكاثر أعداد الضحايا يمثل فشل المؤسسات الاصلاحية في وظائفها وأهدافها، ونجاح المؤسسات العقابية الرادعة.

الدرس التطبيقي "5" تحليل نصوص خاصة بموضوع الضحية

<u>النص الاول:</u> أسباب انتشار عدد ضحايا الاجرام

يتفق الجميع على **ازدياد عدد ضحايا الجرائم**، مثل التهديد، القتل، الاغتصاب، النصب الاحتيال، الاضطهاد السياسي والعرقي والمذهبي والعقائدي...وكذلك ضحايا الفساد السياسي والمالي والاداري وكذا ضحايا الجنوح وسوء معاملة الزوجة والمعلم و....

ويذهب المجتمع (جماعته المثقفة والمهنية الحرة والمتنورة والمدافعة عن حقوق المظلومين والفقراء والمستهلك والمواطن العادي والاعلام الحر والمصلحون الاجتماعيون..) الى **المطالبة بإيقاف تمادي العنف** والظلم والاضطهاد والتعصب والجور والارهاب والفساد وإعلان ميثاق للدفاع عن ضحايا هؤلاء.

...إن **التعامل** الفج أو الفظ أو المبني على عدم التوازن وعلى الاستغلال، يؤدي الى حدوث **أضرار وإساءات** وحرمان وتشويه في **التفاعلات الاجتماعية**، منتجا أو مولدا **ضحايا بشرية** تعاني من عاهات نفسية وتقرحات اجتماعية وفساد مؤسس، تحفز الآخرين على التمادي عليها وعلى الضوابط العرفية والرسمية تصل الى **حالة الوهن الاجتماعي** الذي تتبدل فيه **المعايير الاجتماعية** متحولة الى **نقيضها**.

أي الجيد يصبح سيئا والسيئ يصبح جيد والنزيه الى محتقر والمحتال الى شاطر والمعتدي يصبح مهابا والملتزم نراه ضعيفا والعفيف يصبح ساذجا والغاصب يعد شاطرا وهكذا تتحول المعايير القويمة الى نقيضها، عندئذ تحصل **صحوة عند بعض الجماعات الانسانية** التي

تدافع عن الحق وتكشف الباطل والظلم والبطش والتعسف والجور والاحتيال لتطالب **بالعدالة الاجتماعية** والنزاهة والشفافية واحترام الآخر، وتسعى من خلال **الضبط** الى مرحلة تؤمن **بإنسانية الانسان وحمايته** من أخيه الانسان وتعليمه حقوقه اتجاه المجتمع وسلطته وعدم طمسها، عندها يصل الى مرحلة متدنية آمنة قليلة الضحايا والاجرام، تزدهر فيها المساواة الثنائية (بين: الزوج/الزوجة، المعلم/التلميذ، الحاكم/المحكوم) والرفعة الاخلاقية والاستقامة السلوكية والاستواء الاجتماعي وتقل فيها العاهات الاجتماعية والسلوك العنيف والتعسف المؤسسي والفساد السياسي والمالي.

أما الاستنتاجات النظرية لموضوع ازدياد ضحايا الاجرام، فهي ما يلي:

1/ كثرة الضحايا(عددا ونوعا) ولدت إعلان احترام حقوق الانسان.

2/ تفاقم أعداد الضحايا يدعو للصحوة وتغيير معايير وقيم قديمة لا تخدم المرحلة التطورية الراهنة.

3/ ارتفاع معدل الضحايا هو مؤشر سلبي على التغير الاجتماعي في مجال التنشئة الاسرية والمدرسية.

4/ ارتفاع أعداد الضحايا يمثل مؤشر اجتماعي على التخلف والظلم والفساد الاجتماعي.

5/ تكاثر أعداد الضحايا يمثل فشل المؤسسات الاصلاحية في وظائفها وأهدافها، ونجاح المؤسسات العقابية الرادعة.

الدرس التطبيقي "6" <u>النص الثاني:</u> مناقشة لنص من كتاب " علم ضحايا الاجرام "

سنناقش في هذا النص، موضوع زيادة أعداد الضحايا من خلال معادلة تغير المعايير والقيم بين الماضي والحاضر وهذا من خلال الاجابة على الاشكالية التالية:

عندما كانت معاملة الطفل فظة وقائمة على الضرب والردع والاخضاع والاقناع، تعد سوية ومقبولة اجتماعيا وثقافيا...

وعندما كان تعذيب السجناء يمثل أحد الاساليب القمعية لمنع وقوع الجريمة ولما كانت سلطة الزوج على زوجته قائمة على التسلط والتحكم والضرب والطرد مقبولة اجتماعيا بل تعكس علاقة رجولة الرجل بأنوثة المرأة...

لماذا اذن تبدلت المعادلة وبات الكثير من الناس، يميلون الى عدم استخدام القوة والتسلط والضرب والقسوة في التعامل بين الابوين والابناء وبين الزوج والزوجة وبين المؤسسة العقابية والنزلاء...بل باتوا يستنكرون ويستهجنون مثل هذه الاعمال ويعدونها سلوكا متوحشا وغير حضاري ومعاديا لحقوق الانسان؟

هل كانت تلك المرحلة التطورية تمثل مرحلة متخلفة ونعيش نحن الآن في مرحلة متحضرة؟

وهل ما نحن عليه الآن سوف لا يعزز أنواعا جديدة من الجرائم؟ أو يقلل من نسبة جرائم معينة، ويطرح أنواعا تنتج عن المساواة بين الافراد واحترام حقوق الانسان والاعتراف بوجود الآخر وحقوقه؟

وتأتي مرحلة جديدة تدين ما نقوم به الآن، من حرية فردية وعدم استخدام العنف والقوة في مواجهة الجرائم؟ ويعتبروننا مساهمين في بلورة جرائم لا نعرفها الآن، بل ستظهر فيما بعد؟

استنادا الى بعض الاستنتاجات نقول "**نعم**" قد يحصل ذلك لأن القضايا النظرية التي ذكرناها حول كثرة وارتفاع عدد ونوع ضحايا الجرائم ستؤدي الى تعديل وتبديل المعايير والقيم التي نتصرف حسبها ونضبط بها، واستحداث أخرى تتناسب مع المرحلة الجديدة القادمة.

هذا هو حال المجتمع في تغيره، حيث يقوم بحماية وجوده وثوابته وضوابطه من خلال تجديد أخلاقياته ونظراته للسلوكيات المستجدة.

نقول، يتنازل عن ضوابطه القديمة ويستبدلها بأخرى تطلبها الحالة والمرحلة الراهنة وبذا يكون ما هو محبذ الآن غير محبذ فيما بعد، وما هو مقبول الآن يصبح مرفوضا بعد حين (مستقبلا)

يحدث هذا بعدما تصحبه الأعداد المتزايدة من ضحايا الاجرام، التي ترتكب في ايقاعات الحياة اليومية وعندما يحصل عدم الانسجام بين طموحات الأفراد وضوابطهم الرسمية والعرفية وإزاء ذلك تصبح أعداد الضحايا تمثل شكلا للتخلف الثقافي والسياسي والاجتماعي والامراض النفسية والعاهات الاجتماعية...

الامر الذي يتطلب **التغير** وليس **التصلب** والتأكيد على ما هو قائم من ضوابط معيارية أو التمسك بها...

عندها نستطيع القول، بأن أحد المؤثرات الاجتماعية في تغير المجتمع (أي العوامل الداخلية التي تساهم في عملية التغير الحضاري والاجتماعي) هي الأعداد الكبيرة والمتنوعة من ضحايا الإجرام وما تتركه من آثار سلبية على أخلاقية المجتمع من فساد إداري وقضائي وأمني ومالي وسياسي، جميعها تعمل على إبقاء المجتمع في مرحلة متخلفة يتعسر إخراجه منها.

ولما كانت طبيعة التغير من أجل التطور والاستمرار في الحياة من أجل البقاء فإنه يضحي بما كان يلتزم به وينضبط بضوابطه، ويتنازل عنها لكي يساير الحياة الدائمة والمتغيرة ويشبع مصالح الناس ويستجيب لقوانين التغير التي يطالب بها المتنورون والمثقفون والشباب (الجيل الصاعد)..

مقتبس من كتاب " علم ضحايا الاجرام " للمؤلف معن خليل عمر

الدرس التطبيقي "7" <u>النص الثالث:</u> دور الضحية في وقوع الجريمة

سنناقش في هذا النص، موضوع مهم في علم الضحايا وهو دور الضحية في الجريمة من خلال مناقشة و محاولة الإجابة على التساؤلات التالية:

هل تكون الضحية مسؤولة دائما عما وقع عليها من اعتداء؟ وهل يجب على أفراد المجتمع أن يتعاطفوا مع الضحية دائما؟

مناقشة وتحليل:

الضحية تتحمل جزءا من ما وقع عليها من اعتداء وتلام على ما حصل لها...

لماذا؟ سؤال مهم و الجواب عليه يكون : لا توجد جريمة تحتوي على قطب واحد بل قطبين يساهمان في وقوع الجريمة، قطب يمثل **الإغراء** والقطب الثاني يمثل **الرغبة في الانجذاب للمغريات،** بتعبير آخر، يمثل القطب المغري أخطاء تقوم بها الضحية نتيجة تصرف ساذج أو متسرع أو مهمل أو أحمق، يقابله رغبة شخص باحث عن هذه الثغرات لكي يحصل على مال أو الاستحواذ على شيء لا يمتلكه أو الاغتصاب من قبل الجاني.

يرى بعض علماء الجريمة أن دور الضحية ليس دائما طرفا سلبيا في العملية ولكن قد يكون سلوكه عاملا رئيسيا في الجريمة، فهو يساعد المجرم أحيانا عندما يجد الضحية مستعدة لذلك...

ان استخدام العناصر الجاذبة (التي سبق تناولها في السداسي الأول) يلقي اللوم على الضحية بحيث تجعلها القطب الجاذب لجذب الجاني...**(الضحية المتجنية على نفسها)**

إلا أنه إذا كنا دائما نلوم الضحية على ما وقع عليها، فإن ذلك يعني حماية المجرم وإهمال المسؤولية الرسمية الملقاة على الاجهزة الامنية، الذي يعني عدم قدرة هذه الاجهزة على الوصول الى معرفة أسباب الجريمة وعدم أدائها لمهامها.

كل هذا يمثل حالة مرضية (باثولوجية)، تمثل التخلف الذي ينطوي على تراجع الاجهزة الامنية والعدالة في تقصي الحقائق وتطبيق القانون ضد المجرمين، وعلى تقدم الوسائل الاجرامية في أداء الفعل الاجرامي، وهنا يكون التقدم مبنيا على التخلف فلا يعيق الاخير تقدم الاول بل يزيد من تقدمه ويدفع تراجع الاجهزة الامنية التي يفترض أن تكون مانعة لها

عنصر آخر مهم وهو **أثر وسائل الاعلام المرئية والمكتوبة** مثل السينما والتلفاز والقصص التي غالبا ما تهتم أو تعرض مهارة وذكاء وحيل المجرم، في الاداء الجرمي لتجعل دوره مثيرا ومشجعا على التقليد، مثلا الافلام التي تعرض حدثا إجراميا غريبا في طريقته وأسلوبه، في سرقة بنك أو سطو على منزل أو متجر أو قتل شخص مهم أو حجز رهينة ذات نفوذ سياسي أو مالي أو ابراز قوة السلوك العنفي وفنونه الاجرامية ...

في الواقع إن ما يحصل أحيانا في المسلسلات التلفزيونية وأفلام السينما هو تشويه لتطبيق العدالة أو المبالغة والتهويل في متابعة وملاحقة المجرمين، وتجميل وتضخيم حيل المجرم من باب الإخراج والإثارة وكسب المعجبين...

إن معظم الافلام التي تعرض الجرائم، تحاول أن تنقل لنا الحدث من زاوية تخدم المجرم وتخدم واجب ومسؤوليات ضباط الشرطة والمفتشين وجميعهم يحاولون البحث أو إلقاء القبض على المجرم .

أما الضحية، فإن الافلام تعرضها على شكل جثة هامدة مستلقية على حمالة إسعاف أو مصابة برضوض وجروح، ولا يعرضون حالتها النفسية وكيفية معاناتها وعذاب مشاعرها اتجاه الفعل الإجرامي .

بتعبير آخر لا يتم التركيز على دور الضحية، وعندما يتم ذلك فإنها تعرض بشكل غير واقعي أو تعطى صفات غير الصفات الحقيقية، بل أحيانا نقيضها لتؤكد قصورها وإفساح المجال من قبلها للجاني باقتراف جريمته عليها (عدم قدرة المخرج على التعمق الوجداني

والنفسي والعقلي عند الضحية وهذه الحاجة تتطلب ثقافة جديدة على المخرج يتمتع بها لكنها مفقودة عنده).

لقد وضع "**سيموند" في 1983**، أربع مراحل تمر منها الضحية بعد وقوعها في شباك الجريمة مباشرة توصلها في نهاية المطاف الى السلوك العدواني وهي:

1/ استنكار ما وقع عليها من اعتداء وعدم تصديقها لما وقع عليها.

2/ الشعور بالخوف والرغبة في الحديث عما حصل لها من اعتداء.

3/ الكآبة ولوم النفس واتهامها بأنها هي السبب فيما وقع عليها من إساءة أو ضرر أو تجريح وعدم الانتباه لفعل الجاني.

4/ تتبلور فيما بعد رغبة في الدفاع عن النفس مستقبلا، لكي تقلل من خطورة الفعل الاجرامي الذي سيصيبه، أي تكون حذرة ويقظة لتدافع عن نفسها ولا تقع مرة ثانية بنفس الفخ ويحصل ما حصل لها.

5/ من جانب آخر تشعر الضحية بعد وقوعها في الجريمة، بأنها أصبحت شخصية مهانة ومخزية بسبب ما وقع عليها فتصبح خائفة ومفزوعة من الافعال التي تواجهها وبالذات تلك التي لا خبرة لها فيها مما يولد عندها شعورا بالغضب وعدم العدالة وهذا بدوره يوصلها الى الرغبة في الانتقام، وتدمير الممتلكات وعدم التردد في اتخاذ القرارات القطعية اتجاه كل من يعتدي عليها أو يحاول ذلك.

الدرس التطبيقي "8" <u>النص الرابع:</u> العلاقة بين الجاني والضحية

يتفق بعض علماء الضحية، على أن العلاقة بين الجاني والضحية تكون في أغلب الاحيان في الحالات التالية:

1/ يقع الصراع بين الجاني والضحية عندما تكون قوة الأول أقوى من الثاني.

2/ يقع الصراع بين الجاني والضحية عندما تكون أخلاقية الأول متدنية والثاني عالية ومتمسكا بها.

3/ يحتدم الصراع بين الجاني والضحية، عندما لا يحمل الأول مبادئ إنسانية والآخر يحملها ويمارسها.

4/ يقع الصراع بين الجاني والضحية سواء أكانا من الأقارب أو الغرباء.

5/ يقع الصراع بين الجاني والضحية في المناطق الشعبية والمزدحمة وقلب المدينة على السواء مستغلا إياها في ممارسة نشاطاته.

6/ يقع الصراع بين الجاني والضحية عندما يكون الأول مالكا للسلطة والثاني فاقدا لها حيث يستخدمها الأول في ابتزاز الثاني.

عموما، عندما يكون هناك أفراد يمتلكون عناصر جاذبة (المال، الجمال، أو الضعف الجسدي أو السذاجة الاجتماعية أو المهنية أو الحاجة المعرفية أو الثقة بالآخر...) فإنها تستقطب اهتمامات أصحاب الأخلاق الواطئة والخارجين عن القانون، ليتصارعوا معها بواسطة الانتحال أو التلفيق أو الادعاء أو الكذب بطريقة احتيالية (سواء بمبادرة الضحية في طلبها للمساعدة أو بمبادرة شخص يتقدم للاحتيال عليها) أو بأسلوب عنفي (عدواني) ليحول فريسته الى ضحية وأحيانا أخرى تكون الضحية متجنية على نفسها عندما لا تلتزم بالدور الاجتماعي المنوط بها.

اذن الضحية، هي نتاج عدم وعيها وانتباهها الى ما تملك من مال أو جمال أو ضعف جسدي أو ثقتها بالآخر والى عدم التزامها بمستلزمات الدور المنسوب لها من قبل مجتمعها.

الدرس التطبيقي رقم"9"

هذا نص من كتاب الباحث "عزت عبد الفتاح" حول علم الضحايا

المطلوب: ترجمة النص واستخراج أهم الافكار الواردة عن الضحية وعلاقتها بالمجرم.

LA VICTIME EST –ELLE COUPABLE

….La deuxième idée force s'intéresse à la relation criminel-victime. En effet, On constate que dans la majorité des cas, le criminel et la victime se connaissent et qu'il existe une proximité géographique sociale et culturelle entre ces deux protagonistes.

Les statistiques démontrent que la femme a plus de risque de se faire agresser sexuellement par une personne de son entourage que par un inconnu…

A travers d'une troisième idée, le professeur ezzat met en avant une possible interchangeable des rôles criminel-victime, il peut y avoir un passage continu d'un rôle à l'autre. Ainsi concernant l'aspect transgenerationnel de la violence, des recherches ont montré qu'un nombre conséquent d'agresseurs et de mères avait subi des violences sexuelles dans leurs enfances.

La culpabilité inconsciente et l'identification de l'agresseur sont les facteurs principaux de la transmission des comportements abusifs.

Autrement dit, les victimes d'hier sont souvent les délinquants d'aujourd'hui et les délinquants d'aujourd'hui seront fréquemment les victimes de demain..

Auteur : Ezzat Abdel Fettah

السداسي الثاني

مخصص لعرض البحوث المقدمة من طرف الطلبة والتي يدور موضوعها حول ضحايا جرائم مختلفة، مع إسقاط ما تعلمه الطالب في المحاضرة وفي الاعمال الموجهة على موضوع بحثه (النظريات المناسبة، العناصر الجاذبة، الاسباب، علاقة الضحية بالجاني...) يكون عرض ومناقشة البحوث بمعدل بحث كل حصة لغاية نهاية السداسي.

الدرس التطبيقي" 10" ملخص البحث الأول: الأطفال ضحايا العنف

إن سوء معاملة الاطفال لا تعد في الحقيقة ظاهرة جديدة في المجتمع البشري، فقد عرفتها الانسانية منذ القديم من خلال بعض الممارسات كالوأد، الهجر، الإخضاع، الضرب، التدريب القاسي وتشغيل الاطفال وغير ذلك...وكان يبرر ذلك لأسباب دينية اقتصادية...

أما مظاهر العنف التي يتعرض إليها الأطفال في السنوات الأخيرة، فتتمثل في الإيذاء الجسدي، الضرب، الصفع، اللطم، العنف الجنسي مثل الاغتصاب، زنى المحارم، التهديد، الاحتقار، الاهمال النفسي...

لكن ما يلاحظ مؤخرا ظهور حركات ناشطة ومنظمات حقوقية تدافع عن هذه الفئة من أجل حمايتهم بالدرجة الاولى. كما يزيد الاهتمام بتأمين صحة الاطفال من خلال التكفل النفسي والجسدي بتنظيم عمليات التلقيح وتوفير العلاج والأهم هو المتابعة لما يتعرض له الطفل من ممارسات العنف والكشف عن أشكال الإيذاء مهما كان نوعه ومعاقبة مرتكبيه .

ما ينتظر من الطلبة الذين ينجزون البحث أن يدرجوا مجموعة من المفاهيم الأساسية خاصة:

_ مفهوم العنف _مفهوم الطفل _ أنواع وأشكال العنف الذي يتعرضون له _ الآثار النفسية والجسمية التي تظهر على الاطفال المعنفين، سواء أثناء وقوع العنف أو بعدها ومدى تأثير ذلك على شخصيتهم في المستقبل .

كما نتوقع أن يختار الطالب من بين النظريات التي درسها تلك التي تتناسب مع الموضوع المعروض كما نحرص على الطالب أن يبحث عن النصوص القانونية والعقوبات المطبقة في مثل هذه الجرائم ويستدل عن الجانب الشرعي في التعامل مع الطفل ومنع تعنيفه من خلال ما ورد في كتاب الله وسنة نبيه.

ملخص البحث الثاني: ضحايا الاتجار بالبشر

هذا النوع من الجرائم أو من الضحايا، يحمل عدة أنواع فمنهم الاتجار بالرقيق، تهريب المهاجرين الاتجار بالأعضاء البشرية، الاتجار بالأطفال، النساء...

يندرج هذا النوع من الجرائم ضمن الجرائم المستحدثة والتي أخذت في الانتشار شيئا فشيئا وقد ساعد في ذلك تطور التكنولوجيا الحديثة، وما تمر به كثير من المجتمعات خاصة العربية منها من حروب أهلية ومشاكل اقتصادية واجتماعية وغيرها، ما أدى الى تشكيل شبكات محلية ودولية تعمل بصفة جماعية ومنظمة ومستترة وعابرة للحدود، مغتنمة الظروف التي يعيشها كثير من الأشخاص ورغبتهم في تغيير نمط حياتهم، مقابل أموال باهضة مع صعوبة الوصول الى رؤوس العصابة المدبرة لهذه الجرائم .

ننتظر من خلال هذا البحث التعرف أولا على طبيعة هذه الجريمة المستجدة وتحديد كل عناصرها، وحيثيات تنظيمها وادارتها، ثم التركيز على عنصر الضحية في هذه الجريمة وتحديد كل أنواعها مع تعريف كل نوع على حدى، تحديد النظريات التي يمكن تفسير من خلالها الجريمة، ثم الكشف عنما يمكن أن تعيشه ضحية هذا النوع من الاجرام خاصة مع عدم قدرة القانون الدولي الحصول على المعلومات الكاملة لجميع المتورطين فيها باعتبارها

شبكات ذات طابع عالمي، من خلال عرض مختلف الآثار النفسية والاجتماعية التي تتعرض لها في حياتها الحالية والمستقبلية، وفي نهاية البحث ننتظر عرض الجانب الجنائي والعقوبات التي تنتظر مرتكبيها سواء على المستوى الوطني أو المستوى الدولي.

ملخص البحث الثالث: ضحايا جريمة الانتحار

ينتج الانتحار عن السلوك العدواني الموجه ضد النفس المتبلور عن الافلاس أو الاحباط أو الفشل في الارتقاء المهني أو الحياتي. فالمحبط والفاشل يتصرف تصرفا عدوانيا ناتجا عن فشله أو إحباطه منتهيا باغتيال ذاته.

تبين الدراسات الاجتماعية أن نسبة الانتحار في المناطق الحضرية والعواصم أكثر من المناطق الريفية ويرجعون السبب في ذلك الى سطحية العلاقات الاجتماعية في المدن، ضعف الروابط العائلية والجيرية وكذلك الفردانية في الحياة اليومية وغيرها من الأسباب...

لذلك ترتبط ظاهرة الانتحار من المنظور السوسيولوجي بالجانب النفسي باعتباره سلوك فردي يقوم به الفرد بنفسه لكنه مرتبط ارتباطا وثيقا بالظروف الاجتماعية التي يعيشها هذا الفرد.

من هنا، تتبين العناصر التي يشملها هذا البحث من خلال عرض بعض التعاريف الخاصة به لأشهر العلماء والباحثين الذين تناولوا هذا الموضوع بالدراسة وال/ ومن بينهم دور كايم، مع ذكر أنواع الانتحار وأسبابه ثم التركيز على الضحية، خاصة أن الجاني هو الضحية في نفس الوقت وهنا يجتمع علم الاجتماع بعلم النقس حيث تعمل الأنا الاجتماعية على تحريض الذات الفردية للتخلص من الضغوط فتكون الأنا الاجتماعية هي الجاني والذات الفردية هي الضحية، ولتأسيس هذا البحث نظريا وجب الاعتماد على بعض النظريات السوسيولوجية التي تفسر ظاهرة الانتحار من جوانبها المختلفة وكذلك الاشارة الى طرق الوقاية والعلاج من انتشار هذه الظاهرة وما تخلفه من آثار اجتماعية ونفسية تنعكس على التوازن النفسي والجسمي والسلوكي ومنه الأسري والاجتماعي للفرد. في الأخير يمكن

عرض الرؤية الدينية فالموضوع باعتبار الدين الاسلامي يحرم قتل النفس مهما كانت الأسباب.

قائمة المراجع

1/ ناجي بدر ابراهيم، **مفهوم الضحية بين نظرية علم الاجتماع والنظرية العامة للتجريم** مجلة البحوث الامنية، المملكة العربية السعودية، العدد 36، 2008.

2/ بركو مزوز، **علم الضحايا: المفهوم والأبعاد والعوامل**، الجزائر، 2009.

3/ معن خليل عمر، **علم ضحايا الاجرام**، دار الشروق للنشر والتوزيع، الاردن، 2009.

4/ محمد الامين البشيري، علم ضحايا الجريمة وتطبيقاته في الدول العربية، الرياض جامعة نايف للعلوم الامنية، 2005.

5/ صالح السعد، **علم المجني عليه**، (علم ضحايا الجريمة)، دار الصغار للنشر والتوزيع الاردن، 1999.

6/ أحمد عبد اللطيف الفقي، **الجاني والمجني عليه وحقوق ضحايا الجريمة**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003.

7/ Gérard Lopez**, Victimologie**, Dalloz, Paris, 2014.

8/ Robert Cario**, Victimologie**, L'Harmattan, Paris, 2001.